سي محمد بن رحال ومسألة إدماج الجزائريين (1891-1925)

الأستاذة صبرينة الواعر
المدرسة العليا للأساتذة -قسنطينة

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على شخصية قامت بدور هام في إيصال مطالب وأوجه نظر الجزائريين إلى السلطة الفرنسية في وقت مبكر سبق ظهور النخبة الجزائرية في مطلع القرن العشرين ونقصد بكلامنا هذا سي محمد بن رحال الذي صار يعرف فيما بعد بعميد الشبان الجزائريين، هو رجل ذو ثقافة مزدوجة عربية- فرنسية، سعى لتحسين وضعية الجزائريين وحقهم في العيش على غرار الكولون في ظل مجتمع مليء بالانسجام والمساواة والحرية بعيدا عن الاستبداد والقوانين الاستثنائية وبخاصة قانون الأنديجينا، لكننا سنركز في دراستنا هذه على نشاطه فيما يتعلق بمسألة الاندماج وموقف الجزائريين منها.

تعددت سياسة فرنسا الاستعمارية في الجزائر، فأحاطت بكافة الجوانب و لم تترك واحدة منها إلا وأعادت هيكلتها وإدارتها وفقا لقوانينها وأهدافها، لكن هذه السياسة رفضت من طرف الأهالي الجزائريين رفضا شديدا، ففي الوقت التي ظنت فيه الإدارة الفرنسية أنها تمكنت من إسكات صوت الأهالي ومحاصرتهم بعد قضائها على أهم انتفاضة شعبية بعد مقاومة الأمير عبد القادر، وهي ثورة المقراني والشيخ الحداد سنة 1871، وجد الجزائريون طريقا آخر للمقاومة لا يعتمد السلاح كأسلوب للدفاع، ولكن سلك طريق الحوار والإقناع مع الإدارة الفرنسية، وهو ما طغى على الساحة السياسية في الجزائر حتى الإعلان عن اندلاع الكفاح المسلح في 1 نوفمبر 1954 ولقد اتبعت هذا الأسلوب كافة الحركات والتيارات الجزائرية السياسية والإصلاحية، وإن كان قد سبق للجزائريين معرفة المقاومة السياسية في بدايات الاحتلال الفرنسي من طرف شخصيات جزائرية مرموقة على رأسها حمدان بن عثمان خوجة[1]، على الرغم من نزعته الاستقلالية وولائه المطلق للخليفة العثماني عكس من أعقبه من شخصيات سياسية ومنهم: محمد بن رحال الذي أثبت طيلة مشواره السياسي شرعية الإدارة الفرنسية، وكان ذلك المنطلق الأساس في محاورته معها، على غرار كل الحركات

---

[1]- أظهر حمدان بن عثمان خوجة تأييده لمقاومة أحمد باي فأجهد نفسه بتوفير وإيجاد وسيلة لتقديم مساعدات حربية إلى أحمد باي، فعرض على السلطة العثمانية إمكانية نقل أسلحة من طرابلس إلى قسنطينة بواسطة الجمال، على أنها بضائع منقولة إلى الحرب، وحسب رأيه هذه هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها مساعدة أحمد باي لتشجيعه للتخلص من الحراسة المشددة والمخبرين من المسلمين (الخونة)، خاصة بعد تقاعس وتماطل باي تونس. للمزيد ينظر: عميراوي (أحميدة)، دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية (1827-1840)، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1987، ص 188.

والتيارات التي عاصرها والتي ظهرت في الجزائر في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فكان ابن رحال من أهم المحاورين الذين عرفتهم الإدارة الفرنسية. وامتاز دفاعه وتدخلاته في القضايا الأهلية بالصراحة والوضوح الشديدين، كما أنه لم يترك جانبا من حياة الأهالي الجزائريين إلا وأبدى رأيه حوله، ونحن نسعى من خلال هذا المقال إلى إيضاح موقف ابن رحال من أهم السياسات التي اتبعتها الإدارة الفرنسية لفرض سيطرتها على الجزائر والجزائريين؛ وهي سياسة الإدماج.

1- محمد بن رحال المولد والنشأة:

هو محمد بن حمزة بن بشير بن رحال، وسجل في الحالة المدنية الفرنسية رحال محمد بن حمزة[1]، وتشير معظم المصادر التي تكلمت عنه استنادا لملفه الإداري أنه ولد سنة 1856[2]، في حين ذكر عبد القادر جغلول أن سي محمد بن رحال ولد في 3 شوال 277هـ، الموافق لـ 16 ماي 1857[3]، ولا ندري ما هي الجهة الذي استند عليها في ذكر هذا التاريخ، إلا أن شهادة عائلته تقول أن سي محمد بن رحال ولد في 16 ماي 1858[4]، لكن شارل جينيو في مقال له حول مدينة ندرومة نشره سنة 1922 في مجلة باريسية ذائعة الصيت هي مجلة العالمين (Revue des Deux Mondes) يقول: «إن

---

1 –Agéron (Ch-R), "Si M'hammed Ben Rahal, Une Conscience inquiète dans une Algérie en Mutation", in, Les Africains, T8, JA, Paris, 1977, p317.

2 –Ibid, p317.

3 –Djeghloul (A), Huit étude sur l'Algérie, ENAL, Alger, 1986, p3.

4 –Agéron (Ch-R), Op.Cit, p317.

محمد بن رحال كان عمره عام 1921 73 سنة»، وحسب تقديره هذا فإن ابن رحال ولد سنة 1848[1].

أما عن مسقط رأسه، فكان بحي السوق في الشمال الغربي لمدينة ندرومة[2]، ومحمد بن رحال سليل عائلة حضرية عريقة بالمنطقة لها نشاطات عديدة، فهي كانت تشتغل بالتعليم والقضاء والزراعة، والصناعة والتجارة أيضا. ومحمد هو الابن الثاني لحمزة ابن رحال[*]، هذا الأخير الذي برز وتفوق في الفقه والتفسير على طريقة مختصر الشيخ خليل بن إسحاق[3] في الفقه المالكي وشروحه، وهو مصدر القضاة في الأحكام[4]، ونظرا لمكانة وشهرة حمزة بن رحال؛ عينه الأمير عبد القادرقاضيا وإماما للمسجد الكبير لمدينة ندرومة سنة 1839[5].

إن المكانة الاجتماعية والثقافية التي حظيت بها عائلة ابن رحال عامة وحمزة والد محمد خاصة، أسهمت دون شك في تسهيل الطريق لمحمد بن رحال وتنشئته تنشئة صحيحة، فقد اشتهر والده بغزارة علمه في مجال الفقه والتفسير الذي أخذه من كتاب

---

1 –Géniaux (Charles), "Nedroma", in, Revue des deux Mondes, 1er Fevrier 1922, pp 665-668.

2 –Chourfi (Achour), Mémoire algérienne, Dictionnaire Biographique, Ed Dahleb, Alger, S.D, p186.

* – يذكر عاشور شرفي في مذكرات جزائرية أن محمد بن رحال هو الابن السادس لمحمد بن رحال.

3 –Chourfi (Achour), Op.Cit, p186.

4 – سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص 422.

5 – زرهوني (الطاهر)، "ندرومة بين الماضي و الحاضر"، مجلة الثقافة، ع 99، 1987، ص 165-166.

سيدي خليل -كما ذكرنا سابقا[1]، وفي مرحلة الطفولة تلقى محمد بن رحال المبادئ الأولى للتربية الدينية داخل أسرته من طرف مؤدب كما جرت العادة داخل الأسر الجزائرية آنذاك، كما أن ثقافة والده حمزة الدينية والأخلاقية إلى جانب منصبه كقاضي وإمام للمسجد الكبير بندرومة، ساهمت في تكوين ثقافته، ولقد حفظ الطفل محمد خلالها القرآن الكريم، وكيفية الوضوء والصلاة، ولقد كانت هذه الطريقة متبعة آنذاك وسط العائلات أو من قبل المؤدبين في تلك الفترة، فالطفل يتعلم القرآن الكريم ويتعلمه ويحفظه دون تفسيره.

ويذكر الشيخ عبد الرحمن محمد الجيلالي في كتابه تاريخ الجزائر العام، أن الطفل محمد بن رحال ألحقه والده بالكتّاب لحفظ القرآن الكريم وهو لم يتجاوز بعد السن الخامسة من عمره[2]، على غرار الأطفال في سنه والعادة المتبعة في البيوت الجزائرية منذ زمن طويل، والتي لا زالت لحد الآن، ونرجح أن الكتاب الذي درس فيه محمد بن رحال كان تابعا للزاوية الدرقاوية (السليمانية) التي تنتسب إليها العائلة.

وإلى جانب حفظ القرآن وأداء فريضة الصلاة التي تعتبر عماد الإسلام، يقدم المؤدبون دروسا للتلاميذ حول الطهارة والتي تعتبر رمز الإيمان ومن شروط الصلاة، وقد تلقى الفتى محمد هذه الدروس منذ صغره، فالمحيط الذي نشأ فيه ساعده على اكتساب ثقافة إسلامية كبيرة، فمن المعروف أن منطقة تلمسان ككل ومنها ندرومة

---

[1] -Chourfi (Achour), Op.cit, p186.

[2]- الجيلالي (محمد بن عبد الرحمان)، تاريخ الجزائر العام، ج4، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 466.

منطقة محافظة اشتهرت باستقامتها ومحافظتها على الشعائر والفروض الإسلامية حتى بعد الاحتلال الفرنسي.

وبعد أن أتم محمد بن رحال دراسته الابتدائية وسط عائلته، أدخله والده حمزة المدرسة العربية/الفرنسية، التي فتحت بندرومة في جانفي 1865، لكنها لم تستقطب عددا كبيرا من التلاميذ كحال باقي المدارس في كافة القطر الجزائري نتيجة رفض الأولياء لهذا النوع من التعليم، الذي اعتبروه مناقضا لدينهم ولعاداتهم الإسلامية.

كان محمد بن رحال من الأوائل الذين انتسبوا لهذه المدرسة، وكان عمره آنذاك تسع سنوات. تعلم محمد بن رحال في هذه المدرسة مبادئ القراءة والكتابة والحساب بالفرنسية[1]. وميزة هذه المدرسة أنها ضمت أبناء الأعيان فقط، الموظفين في الإدارة الفرنسية. ويقول غراندجيوم (Grandguillaume) في هذا الشأن: «إن معظم الشباب المسجلين في هده المدرسة أوليائهم من ذوي الأملاك، والذين يجدون بعض الفائدة في تعلم الفرنسية، عكس الأكثرية الساحقة التي رفضت هذا النوع من المدارس، والذي تجده بعيدا كل البعد عن لغتها ودينها ومعتقداتها»[2].

---

[1] - زرهوني (الطاهر)، مقال سابق، ص 168.

[2] -Grandguillaume (Guilbert), Nedroma, l'évolution d'une Médina, Leiden, EJ, Brill, 1976, p134.

ويقول جراند غيوم أنه ورد تقرير سنة 1867 يوضح أن عدد تلاميذ هذه المدرسة لم يتجاوز 30 تلميذا، وهم كلهم من الأعيان.

بعد ذلك انتقل محمد بن رحال إلى ثانوية الجزائر وهي ثانوية عربية/فرنسية فتحت أبوابها في مارس 1858[1]، وقد انتهجت هذه السياسة الفرنسية الجديدة بعد أن رفض الأهالي المدارس الفرنسية، ومنعوا أولادهم من الانتساب إليها. لذلك وجدت فرنسا أن الحل يكمن في الازدواجية اللغوية والفكرية، وذلك بوضع العربية إلى جانب الفرنسية، والمعلم الفرنسي إلى جانب المعلم المسلم، ودراسة المعارف الدينية وإلى جانبها العلوم الفرنسية، على أن يكون هذا بإشراف مفتي أو قاضي. لكن هذه الخطة لم تدم، كما أن كثيراً من المسلمين عارضوها إلا القليل منهم، فرغم الازدواجية اللغوية كانت اللغة الفرنسية هي المادة الأساس في هذه المدارس[2]،[*] وحين أحس الفرنسيون بهدوء الأوضاع أغلقوا هذه المدارس، فقد اغتنموا فرصة اندلاع ثورة المقراني سنة 1871 وقيام الحكم الجمهوري في فرنسا. الذي حمل معه حماسا للاستعمار والإمبريالية في فرنسا، قرر الحاكم العام الجديد الأميرال دي قيديون (De Guedyon) إغلاق المدارس العربية الفرنسية بقرار 23 أكتوبر 1871 وذلك عقابا لأبناء العائلات التي ثارت ضد فرنسا،

---

[1]-Ibid, p134.

[2] -Agéron (Ch-R), Op.Cit, p319.

[*]- ظهر التعليم المزدوج الخاص بالجزائريين ابتداء من سنة 1850، وكان من نتائج تقارير كتبها مسئولو المكاتب العربية (وهم عسكريون) عن وضعية التعليم الإسلامي وموقفه من المدارس الفرنسية، ومن بينها تقرير الجنرال بيدو، وتقرير فاليري، وتقرير الجنرال دوماس، وتقرير ليبيشو، وتقرير ديهوتيبول في فترة الأربعينيات من القرن التاسع عشر، حيث نصبت لجان رسمية وزار الجزائر أمثال أليكس دي طوكفيل. ينظر: سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر...، مرجع سابق، ج3، ص 21.

كما أن هذا النظام الجمهوري الجديد نادى بدمج وفرنسة المؤسسات الخاصة بالأوروبيين بمثيلاتها بفرنسا، وهذا بطبيعة الحال ليس في صالح التعليم الإسلامي[1].

وبصدور مرسوم إغلاق هذه الثانوية العربية/الفرنسية، انتقل محمد إلى الثانوية الحضرية الرسمية؛ وهي ثانوية فرنسية بالجزائر العاصمة (Lycée d'Alger) وظل بها حتى تخرج سنة 1874. وقد شهد لمحمد بن رحال بالتفوق والنجاح في دراسته واتقانه للغة الفرنسية، وقد كتب عنه صديقه الجنرال بول آزان سنة 1928: «كان ابن رحال تلميذا ممتازا ولامعا في ثانوية الجزائر، وبعد تخرجه منها سافر إلى باريس وأقام فيها لإكمال دراسته...وابتداء من سنة 1878 صار مرحبا به ومقدرا في الأوساط المثقفة والمتميزة»[2].

بعد تخرجه من ثانوية الجزائر، وجهه والده حمزة نحو مدرسة عسكرية فرنسية المرجح أنها سانت سير -ولا نعرف دافعه من وراء هذا؟ !- المهم أنه تخرج منها برتبة ضابط[3]، غير أن محمد بن رحال لم يمارس هذه الوظيفة العسكرية، لأنه خالف والده كقايد لمدينة ندرومة سنة 1878[4]، وكان هذا المنصب القاعدة التي انطلق منها لممارسة السياسة ومعالجة ومناقشة القضايا التي تخص الجزائريين.

1- المرجع نفسه، ج3، ص340-341.

2 -Azan (Paul), "Si M'hammed Ben Rahal", in, L'Afrique française , Décembre, 1928, p522.

3 -Agéron (Ch-R), Op.Cit, pP320.

4 -Azan (Paul), Op.Cit, p522.

2- ولوج سي محمد بن رحال معترك السياسة:

كان سي محمد بن رحال سليل عائلة تعتبر من أعيان مدينة ندرومة؛ يكفي أن والده كان قاضي المدينة، وقد حافظ على مكانته ومنصبه بعد السيطرة الفرنسية على المدينة سنة 1842، وسرعان ما أصبح آغا ندرومة وكافة القبائل المحيطة بها، وقد تولى نجله محمد بن رحال المنصب نفسه ولكن برتبة أقل وهي رتبة القائد سنة 1874؛ لكنه أظهر مواقف وأعمالاً تفوق المهام الموكلة إليه، وقد ساعده في ذلك تفوقه العلمي والثقافي وإتقانه للغة الفرنسية وسيلة التخاطب الأساسية مع الإدارة الفرنسية، فبدأ في إيضاح موقف الجزائريين من مسائل وقضايا عدة؛ لعل أولها كان السبب الرئيسي في استقالته من منصبه، وهي قضية إلغاء الحكم العسكري سنة 1870، وتطبيق الحكم المدني الذي منح امتيازات كثيرة للمستوطنين الفرنسيين وقلص من نفوذ الزعمات المحلية وسلطات القبائل، كما قلص من نفوذ القياد وحرمهم من حق تمثيل السكان الجزائريين في المجالس البلدية؛ فقرر محمد بن رحال الاستقالة من منصبه سنة 1884 .

وقد سبق وأن أوضح ابن رحال رأيه حول الحكم المدني وتأثيراته السلبية على الجزائريين، لأنه نظام يخدم الكولون بالدرجة الأولى، ويجعل القايد مجرد لعبة في أيدي الإدارة الفرنسية دون أي سلطة، وكان له ذلك (ابن رحال) أثناء حضوره المعرض الدولي بباريس في ماي 1878[1].

إن استقالة ابن رحال من منصبه الإداري كانت بداية لنشاطاته السياسية التي بدأت بالبروز أكثر انطلاقا من سنة 1891، وهي سنة قدوم لجنة التحقيق التي دعى إليها مجلس الشيوخ بقيادة جول فيري Jules Ferry؛ بغرض دراسة أوضاع الجزائريين، وقد

[1]- الجيلالي (محمد عبد الرحمن)، مرجع سابق، ج4، ص 467.

انتهي المشوار السياسي لابن رحال سنة 1925 وهي السنة التي الهزم فيها ابن رحال في انتخابات اللجان المالية Délégations Financières.

عالج ابن رحال طيلة هذه المدة (34 سنة) قضايا عدة تنوعت بين السياسية والاقتصادية والثقافية وكان من أهم تلك القضايا ليس من جانب ابن رحال فقط؛ بل من طرف السلطة الفرنسية قضية الاندماج L'Assimilation، فلا يخفى علينا أن أول المراسيم والقوانين التي وضعتها الإدارة الفرنسية، وحتى ما نصت عليه بعدها؛ كانت تصب في قالب إدماج الجزائر بفرنسا وجعلها مقاطعة من مقاطعاها، وقد برز ذلك من خلال أول قوانينها الشهيرة وهو قانون الإلحاق عام 1834 La Loi de rattachement.

هذا الأمر آثار الرأي العام في الجزائر سواء من طرف رجال السياسة الفرنسيين والمستوطنين، أو من طرف الجزائريين الذين أوضحوا بدورهم موقفهم من ساسية الإندماج وكان من أبرزهم سي محمد بن رحال الذي عالج هذه القضية في وقت مبكر قبل بروز قادة الحركة الوطنية وفي مقدمتهم الأمير خالد، فيا ترى حول ماذا تتمحور سياسة الإندماج التي دعت إليها السلطة الفرنسية، وما موقف ابن رحال منها؟

3- السلطة الفرنسية وسياسة الإندماج:

3-1- مفهوم سياسة الإندماج:

تعتبر سياسة الاندماج من أهم السياسات التي اتبعتها الإدارة الفرنسية، بحيث أن حل القوانين والمراسيم التي أصدرها هذه الإدارة في الجزائر ظهرت لتدعم سياسة الاندماج ولتجعل الجزائر مقاطعة فرنسية وامتداد لها، بغض النظر عن الفاصل الجغرافي وهو البحر الأبيض المتوسط. فلم يمر وقتا طويلا على دخول فرنسا للجزائر حتى قامت

بأول خطوة نحو تحقيق مخططها الاندماجي وتجلى ذلك في إصدارها لمرسومين اثنين وهما:

1- مرسوم 1834 القاضي بإلحاق الجزائر بفرنسا.

2- مرسوم 1848 الذي يؤكد المرسوم السابق ويعتبر الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا.

وهذان المرسومان مكنا فرنسا من تحقيق جزءا هاما من مشروعها الاندماجي وهو يعتبر قاعدة وأساساً لاستكمال الأهداف الاندماجية الأخرى، وتحقيقاً وتجسيداً للاندماج الإداري الذي تصير وفقه الجزائر إقليما فرنسيا يتشكل من مقاطعات ويتجزأ إلى مديريات، كما تتشكل وتتجزأ إداريا كل الأقاليم الفرنسية[1].

وقد تجسد هذا الاندماج بوضوح في مرسوم 15 ماي 1869 الذي قسم الجزائر إلى قسمين: القسم الشمالي مدني، والقسم الجنوبي عسكري، وقسمت المنطقة الشمالية نفسها إلى ثلاث ولايات (الجزائر، وهران، قسنطينة). والقسم الجنوبي قسمته إلى أربع مناطق خاضعة للإدارة العسكرية.

وبعد الإعلان عن أول حكومة مدنية في فرنسا برئاسة ألبير غريفي (Albert Grévy) أصدر هذا الأخير مرسوم 26 أوت 1881 الذي يقضي بإلحاق وربط كل الإدارات والشؤون الأهلية مباشرة بالوزارات المختصة في فرنسا، واعتبر الحاكم العام منسقاً ومساعداً يسهل عملية الاتصال بالوطن الأم[2].

---

[1] - سافاري (آلان)، ثورة الجزائر، ت: نخلة كلاس، د.ت، ص 84-85.

[2] -Combon (Jules), Gouvernement général de l'Algérie 1819-1897, Librairie H. Champion, Ed, Alger, 1918, p3.

من خلال هذه السياسة أرادت فرنسا إيهام الجزائريين أنهم سيتمتعون بنفس الحقوق وسيعيشون في نفس الظروف وبأنها ستلحق كل إدارة بوزارتها المختصة وفي الواقع كان هذا سوى تمهيد لسيطرتها الكلية على الجزائر. فبعد احتلالها للأراضي وجهت سياستها نحو الأهالي وسلكت تنظيما تعسفيا لا يخدمهم وليس في صالحهم هذا التنظيم هو ما يعرف بـــ: "سياسة الاندماج L'assimilation وهو نظرية فرنسية ترجع إلى العهد الملكي القديم (L'ancien Régime)، وقد تبنتها الثورة الفرنسية في شعارها التقليدي عن الوحدة وعدم التجزئة، وكانت سائدة في عهد حكومة المؤتمر(1792)، وقد صاغها "بواسي دانجلا" (Boissy D'Anglas) مقرر الدستور في السنة الثالثة للثورة على الشكل التالي: «ثمة طريقة واحدة للإدارة الحسنة إذا كشفناها في الأقطار الأوروبية فلم تحرم منها الأقطار الأمريكية»[1].

أما الاندماج اصطلاحا فهو: «التماثل بين المستعمرة والدولة الأم في نظام الحكم والمساواة بينهما، ويرتكز مذهب الاندماج على هذه الفكرة، وهي أن إقليم ما وراء البحار ليس امتدادا لدولة الأصل، فيجب إذن أن يوضع تحت نفس النظام، أو على الأقل تحت نظام مقارب له ما أمكن ذلك وأن سكان الدولة الذين في الجانب الآخر من البحر -كحال الجزائريين- يجب أن لا تكون حقوقهم وضماناتهم أقل من حقوق وضمانات أولائك -الفرنسيين- الذين يعيشون في الجزء الأصلي من الدولة»[2].

وبواسطة هذا النظام، لن تضم المستعمرات أية مرافق خاصة بها، وإنما مجرد فروع من المصالح العامة في الدولة، فبعد أن كانت كل الإدارات بيد وزير المستعمرات،

---

[1] –Agéron (Ch-R), France coloniale ou parti colonial?, PUF, 1r édi, 1978, p190.

[2] –Ibid, pp190-191.

أصبحت بمقتضى هذا النظام تقسم على الوزارات المختصة، ولقد حصل هذا فعليا طبقا للمرسوم السابق الذكر (26 أوت 1881)، فعلى سبيل المثال أصبحت شؤون الميزانية تابعة لوزير الخزانة والشؤون القانونية تابعة لوزير العدل والإدارة المدنية تابعة لوزير الداخلية، وهذا يعني أن هذه المستعمرة صارت مقاطعة إدارية من مقاطعات الدولة الأم[1].

ظاهريا، يؤكد مصطلح الاندماج تحقيق المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في كل المجالات، وبالتالي تحقيق التماثل بين المستعمرة والدولة الأم، كما لو كانت الأولى مجرد امتداد للثانية فالتشريع واحد، والنظم واحدة، والمالية واحدة، والاقتصاد واحد، والأمر نفسه بالنسبة للجيش والشرطة.

لكن مغزى الاندماج الحقيقي يختلف تماما عن مفهومه الأساس لما يدل عليه معنى الاندماج من مدلولات قانونية وإدارية وسياسية؛ لأنه لا يجسد في الجزائر إلا على الأرض ومن عليها من المستوطنين دون السكان الأصليين الذين تطوق الإدارة الفرنسية إلى إقصائهم ووضعهم على هامش هذه السياسة.

3-2- الوسائل التي اعتمدتها الإدارة الفرنسية لتحقيق الاندماج:

من أبرز خطوات الاندماج التي انتهجتها فرنسا هي فتح أبواب الهجرة للأوروبيين إلى الجزائر تمهيدا لتغليب العنصر الأوروبي على العنصر الأهلي وتغيير الخريطة الديمغرافية في الجزائر وقدمت لهؤلاء المستوطنين كافة مستلزمات المعيشة من سكن وعمل وأرض. فقد اقتطعت الإدارة الاستعمارية مساحات كبيرة من الأراضي الجزائرية التي اغتصبتها من أصحابها بفعل قانون مجلس الشيوخ سنة 1863، الذي نصّ

---

[1]- حسنين (أحمد)، مرجع سابق، ص 33.

على الملكية الفردية، وبالتالي قضت على ما يعرف بالأرض العرش، التي كانت تجمع القبائل. وهذا المرسوم خطوة من خطوات إضعاف الأهالي والقضاء على الروح الجماعية، وبالتالي تشتيت العائلات والقضاء نهائيا على الأسر الكبيرة التي كانت تقف ندا للإدارة الفرنسية والكولون.

ومما يدل على تعسف السياسة الفرنسية وابتعادها عن الفكرة التي طالما ادعت حمل شعارها ونشرها، وهي تحضير الشعب الجزائري، أنه لن يكفها (فرنسا) تفقير الأهالي وتشتيتهم بل حاولت خلق الاختلال بين أوساط الشعب الجزائري، ووجدت غايتها في عنصر اليهود الجزائريين الذين يشكلون طبقة من طبقات المجتمع الجزائري، لكنهم يختلفون في الدين والعادات، وهذا عامل مهم ارتكزت عليه الإدارة الفرنسية، حيث أصدر الوزير الفرنسي "كريميو" (Crémieux) وهو من المعروفين بتأييدهم لسياسة الاندماج، في 24 أكتوبر 1870 مرسومين اثنين وهما.

المرسوم الأول: نصّ على وضع تنظيم جديد للإدارة الفرنسية في الجزائر، حيث ألغى منصب الحاكم العام العسكري وعوضه بموظف سامي يأخذ اسم الحاكم العام المدني، كما أنشأ لجنة استشارية تتألف من ستة مواطنين فرنسيين منتخبين لمدة ثلاث سنوات، والكاتب العام للحكومة، والمفتش العام للأشغال المدنية، والمفتش العام للمالية، يرأسها الحاكم العام المدني. كما نص المرسوم على إنشاء مجلس أعلى للحكومة العامة في الجزائر تحت رئاسة الحاكم العامل أيضا. كما حافظ المرسوم على التنظيم الإداري السابق، لكن الملاحظ ظل مبعدا الأهالي الجزائريين عن الهيئات السياسية العليا

للبلاد، وأسندت مهمة رئاستها إلى موظفي الإدارة الفرنسية، والمستوطنين وهذا لا يخدم الأهالي[1].

أما المرسوم الثاني: فقد أعطى حق المواطنة الفرنسية لكل يهود الجزائر «إن الإسرائيليين الأهالي لعمالات الجزائر قد أعلنوا مواطنين فرنسيين مع صيانة كل الحقوق التي اكتسبوها»[2]. وبالتالي فتحت الأبواب لليهود الجزائريين في كافة النشاطات السياسية والإدارية في الجزائر، وصار بإمكانهم صيانة مصالحهم من داخل المؤسسات السياسية والإدارية الفرنسية.

وتكمن خطورة هذا المرسوم، في كونه جعل اليهود في وضعية تمكنهم من التضييق على الجزائريين المسلمين الذين عاملوهم قرونا معاملة أهل الذمة وهذا ما كانت تنشده الإدارة الفرنسية، فهي تمكنت من تقسيم الأهالي الجزائريين إلى قسمين وحاولت في نفس الوقت تغليب قسم على آخر لتحقيق أهدافها.

وللعلم فاليهود لم يرحبوا في البداية بفكرة جعلهم مواطنين فرنسيين عن طريق تجنسهم بالجنسية الفرنسية، فالقاعدة الواسعة للجماعة اليهودية لم يكون يهمها أمر الجنسية الفرنسية. فبعد صدور مرسوم سيتاتوس كونسلت 14 جويلية 1865، الذي فتح باب الجنسية الفرنسية لليهود والمسلمين بصفة فردية. لم يحصل عليها سوى 4338 يهوديا من مجموع 34.574 يهوديا سنة 1872[3] والذي غير موقفهم وجعلهم يقبلون

---

[1] –Martin (Claude), Les Israélites Algériens, Ed, Hérakès, Paris, 1936, p146.

[2] –Estoublon & Le Febure, Code de l'Algérie Annoté (1830-1895), Adolphe Jourdan, Librairie, Editeur, Alger, 1896, p374.

[3] –Chouraqui (André), Les juifs d'Afrique du Nord , PUF, Paris, 1952, pp 139-321.

التجنس الجماعي فيما بعد، أي بعد صدور مرسوم 1870 هو وجود أرستقراطية يهودية مساندة من رجال المال اليهود في فرنسا نفسها استفادت من الجنسية الفرنسية التي منحوا إياها سنة 1808، وكانت تقود الجماعة اليهودية في الجزائر، هذه الأخيرة التي كانت تفتقر إلى طبقة وسطى قوية، فقامت العائلات الأرستقراطية باستغلالها بواسطة القرض خاصة، وكانت هي المشجعة لتجنسهم[1]. كما أسهم في ذلك رجال المال اليهود في فرنسا، وعلى رأسهم "ألفونس روتشيلد" على الخصوص هؤلاء الذين استغلوا المساعدات المالية التي قدموها للحكومة الفرنسية للضغط عليها لتجنيس اليهود، وهذا ما أكده الحاكم العام "دي قيدون" لما أعلن أنه تخلى عن معاداة اليهود حتى لا يخلق صعوبات خطيرة لحكومة بلاده كي تحصل على النقود التي هي في حاجة إليها آنذاك[2].

هذا بالإضافة إلى الدور السياسي الذي قام به الوزير اليهودي كريميو داخل لجنة تور، لكن مهما اختلفت المعطيات والأسباب حول تجنيس اليهود، إلا أن هؤلاء قبلوا في نهاية الأمر هذا المرسوم، لأنه جعلهم فوق العرب والقبائل على حد تعبير الأمير عبد القادر في منفاه من الشام[3]، وصار اليهود عنصرا فرنسيا جديدا أضيف إلى المستوطنين.

---

1 -Martin (Claude), Les Israélites algériens, Ed Hérakes, Paris, 1936, pp171-172.

2 -Julien (Ch-A), Histoire de L'Algérie contemporaine, PUF, Paris, 1974, p468.

3 - عباد (صالح)، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830-1930)، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 69.

على عكس الأهالي المسلمين، فسياسة الاندماج تتناقض مع تركيبتهم الاجتماعية والثقافية فكيف لمجتمع يدين بالديانة الإسلامية وله تقاليده وشريعته الخاصة أن ينسجم والنظام التشريعي الفرنسي الوضعي؟

لم تهتم الإدارة الفرنسية بالجانب الديني للأهالي الجزائريين بدليل أنها وجهت سياستها نحو جانب أساس وهام في الحياة الاجتماعية والثقافية الجزائرية، وهو القضاء الإسلامي الذي حاصرته بالمراسيم والقوانين التي تحد من اختصاصاته، فكان أهم قانون طبقته عليه هو مرسوم 1892 الذي قيد صلاحيات القاضي المسلم، وحصر مهامه في الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والميراث، بينما صارت الأمور الأخرى بيد الإدارة الفرنسية، التي خلقت ما يعرف بقاضي الصلح وهو فرنسي، بالإضافة إلى المحاكم الزجرية والجنائية، وهيئة المحلفين[1]، وهي من النظم التي لم يسبق أن جرت العادة عند المسلمين أن عرفوها، ولقد ألحقت كل الإدارات القضائية الجديدة بوزارة العدل الفرنسية، ما عدا القضاء الإسلامي الذي ظل تابعا لوزارة الحربية، فأين المساواة التي تبناها الاندماج؟ أين هو العدل؟ فإذا كانت فرنسا ترغب حقيقة في إدماج الجزائر، فلماذا تخضع الجزائريين لقوانين استثنائية؟ ولماذا لا تجعلهم على نفس درجة الفرنسيين في الحقوق والواجبات؟ ولماذا تقيد حريتهم؟

إن الإدارة الفرنسية لم ترغب يوما في جعل الجزائريين على قدم وساق مع الأوروبيين وهذا الأمر لم يكن غامضا ولا مخفيا، فقد وضح بجلاء في أنظمتها وقوانينها، ومرسوم 14 جويلية 1865 واحد منها، وهو القاضي بمنح الجنسية والمواطنة الفرنسية للأهالي، وبالتالي يصيرون فرنسيين يتمتعون بالحقوق الفرنسية بشرط تخليهم عن

---

[1] - المرجع نفسه، ص ص 69-70.

أحوالهم الشخصية. وإن قيل أن اليهود هم كذلك رفضوا هذا المرسوم كما سبق وأن ذكرنا، وأن السيناتوس كونسيلت سنة 1865 قد ساوى بين اليهود والمسلمين وأخضعهم لقانون جنسية واحد، فإن أمر التجنيس لم يكن خطرا على دينهم وعاداتهم، على عكس المسلمين الجزائريين الذين لم يكن باستطاعتهم تقبل التجنس نظرا لخصوصية الدين الإسلامي، فهو دين ودولة عكس بقية الديانات، والتجنيس كان يقتضي فصل الدين عن أمور الدولة، فلا يصير بإمكان الأهلي المتجنس الخضوع للقضاء الإسلامي، ولكنه يخضع للقوانين الفرنسية[1].

هذا يؤكد أن هدف فرنسا انصب في خدمة مصالحها ومصالح مستوطنيها ورعاياها من الفرنسيين، فالجزائر كانت تمثل لها الأرض وما تحتويه من خيرات تساعدها في تطوير صناعتها وتحقق لها الربح ورؤوس الأموال. وبالرغم من السلبيات الكثيرة التي حملتها سياسة الاندماج في الجزائر، ورغم أنها كانت في أغلب الأوقات إن لم نقل كلها في صالح الكولون والإدارة الاستعمارية، غير أنها استقطبت إليها الكثير من المثقفين الجزائريين الذين وجدوا فيها بابا مفتوحا لطموحاتهم وآفاقهم التي يسبون إليها، كون أنها تهدف إلى المساواة بين الأهالي والوطن الأم، لذلك قبل هؤلاء المثقفون هذا الوضع وتجنسوا بالجنسية الفرنسية، لكنهم لم يكونوا يمثلون كافة الشرائح الجزائرية، فهناك تيار آخر رفض سياسة الاندماج كونها تتعارض مع ثقافته وديانته.

4- موقف الأهالي من الاندماج:

برز موقف الأهالي من خلال تيارين اثنين وهما:

---

1 -Estoublon & Le Febure, Op.Cit,pp302-309.

التيار الأول مثله النخبة، والنخبة مصطلح أطلق على مجموعة من الشبان الجزائريين المتخرجين من المدارس الفرنسية بالجزائر، وبعض الجامعات الفرنسية، وكانوا قادرين – على حد تعبير أحد أعضائهم- بأعمالهم أن يصعدوا فوق الجماهير وأن يضعوا أنفسهم في مصاف ناشري الحضارة الحقيقيين[1]. ويضم هذا التيار مجموعة من المحامين والصيادلة والمعلمين.وهم فريق طالب بالاندماج الكامل في فرنسا ورأى فيه النتيجة الحتمية للسياسة التي تنتهجها فرنسا في الجزائر وهو الوضع الأفضل لمسلمي الجزائر، ويعتبر الاندماج تجسيدا للمساواة بين الأهالي والفرنسيين بالنسبة لهم.

أما التيار الثاني، فهم المحافظون، ويمثلون كل الطبقات الجزائرية التي قبلت المحافظة على شخصيتها ومعارضة الأفكار الغربية والتجنيس والتجنيد الإجباري في الجيش الفرنسي، وكل الخطط التي قد تدخل تغييرات على المجتمع الجزائري، مبدأهم الحفاظ على الدين الإسلامي والهوية الثقافية وشعار الجامعة الإسلامية[2]. ويعرف هذا التيار كذلك بأصحاب العمامات القديمة[*]، وهو مصطلح أطلقه عليهم النخبة، لكن هذا التيار ضم مجموعة أخرى من المثقفين التقليديين الذين رحبوا بفكرة المساواة في الحقوق السياسية والاجتماعية بين الجزائريين والفرنسيين دون الاندماج، ومنهم ابن سماية والمجاوي وابن الموهوب؛ وهذا التقسيم يخص الفترة التي سبقت ظهور حركة الأمير

---

[1] –Benhabiles (Cherif), L'Algérie Française vue par un Indigène, Alger orientale , 1914, p107.

[2] –سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية (1900–1930)، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص145.

[*] –كنية أطلقها النخبة الجزائريون على المحافظين، كونهم لم يتخلوا عن ثقافتهم وحافظوا على هيئتهم التقليدية.

خالد الذي يعد من الشبان الجزائريين إلا أنه اختلف معهم في التوجهات والمبادئ وبالخصوص حول التجنيس والاندماج.

5- أراء سي محمد بن رحال حول سياسة الاندماج:

من منطلق أن سي محمد بن رحال واحد من المثقفين الجزائريين المتخرجين من المدارس الفرنسية ويحسن اللغة الفرنسية وأدرى بثقافتها وحضارتها، فما هي وجهة نظره حول سياسة الاندماج، هل كان مؤيدا أم معارضا لها؟ وما هو موضعه بين النخبة والمحافظين؟

إن موقف ابن رحال بالنسبة لهذه النقطة واضح، فقد رفض سياسة الاندماج، لكنه في نفس الوقت لم يرفض خلق علاقات واتصالات مع الإدارة الفرنسية ومواطنيها، وهذا ما طبع تدخلاته في شتى القضايا التي تهم الأهالي الجزائريين، مثل التعليم، القضاء، التجنيس، التنجيد الإجباري ...الخ.

وكان أول تدخل عبر فيه ابن رحال عن رفضه لهذه السياسة ما كتبه سنة 1887 في نصه حول تطبيق التعليم العام في البلاد العربية، الذي بين خلاله موقفه وموقف الأهالي الجزائريين من السياسة الفرنسية تجاه التعليم، ومما جاء فيه: « في الحالة الراهنة باستطاعة الجزائري تقبل التعليم، أقول تقبل لأنه لم يطلبه، حتى أنه مستبعد له، ما عدا بعض المستثنيات النادرة نظرا لبساطتها وسذاجتها تراه فخا منصوبا لسلب وطنيتها ودينها، ولا يجب أن نمقت هذا لأن الارتباط بعادات وعبادات الأجداد شيئان خيران...».

نفهم من هذا أن ابن رحال رفض سياسة فرنسا تجاه التعليم الأهلي، لكنه لم يعترض على التعليم الفرنسي بشرط أن يحفظ للأهلي لغته وهويته الثقافية. فرغم التفتح

الثقافي لديه، إلا أن الدين والهوية الثقافية يحتلان مركزا ومكانة كبيرة في فكره، ولهذا السبب عرض بديلا لسياسة الاندماج يتمثل في التعاون والتبادل مع فرنسا، وغرضه من ذلك هو سعيه لتقدم وتطور الجزائريين، والذي يتحقق إلا بخلق علاقة تكاملية ترابطية تخدم الطرفين (الجزائري والفرنسي) وفي نفس الوقت لا تؤثر سلبا على المصالح والقيم العربية الإسلامية، ففي إحدى تدخلاته قال: «امتلاك القارة الإفريقية من طرف فرنسا يعد حتميا وما لا يمكن تجنبه الركيزة القوية التي يمتلكها العربي وهي الإسلام، فصار من الأفضل أن ننقد جزء من هذه الركيزة ... بالتأكيد فرنسا قد صنعت أو وضعت مكانا مناسبا له في سيطرتها -نقول سيطرة وليس استعمار- عندما غزت هذه البقاع الغنية، ذلك أنها تمكنت من التصرف في ملايين المسلمين المنظمين بطريقة جيدة، ومعها بإمكاننا خلق علاقات وارتباطات أبدية، وهذا يكون مع سياسة واضحة وحاذقة من طرفها نقدر من خلالها المرور أو الظهور كمدافعين على الإسلام وأبطال له وسنكون أنسب معلمين لهذا الدين، إفريقيا ستكون لنا»[1].

في هذه المداخلة اعترف ابن رحال بالوجود الفرنسي في الجزائر ورفض أن يطلق عليه اسم الاستعمار، بل جعله سيطرة؛ تمت بسبب ضعف الجزائر، لكنها سيطرة مكلفة بمهمة تحضير الجزائريين وليس تدميرهم، لأن الاستعمار مرادف لكلمة الدمار. هذا التحضر يكون عن طريق التفاهم بين الفرنسيين والجزائريين، وبخلق علاقة وطيدة تخدم الطرفين، وبالتالي تحقق الأهداف المرجوة من طرف فرنسا، وفي نفس الوقت تحافظ على حالة الجزائريين، لأنها ستخدمهم دون أن تطبق سياسة الاندماج.

---

[1] –Corriéaras (J), "L'assimilation des Arabes est- elle possible", Conférence Faite le 29 Avril 1904, In B.S.G.A.O, T24, p55.

لم يتغير موقف ابن رحال من الاندماج، فخلال انعقاد الدورة الحادية عشر للمستشرقين سنة 1897، استغل المناسبة وقدم محاضرة بعنوان "مستقبل الإسلام" وهي في الحقيقة شرح وتفسير لمعادلة الترابط التي اقترحها على فرنسا، والتي لن تندم إن طبقتها بدل الاندماج. فحسب رأي ابن رحال إن المسلم قادر على الحداثة وعلى استيعاب كل الجوانب الخاصة بالعلوم الدقيقة، وكل ما له علاقة بالتجارة والزراعة والصناعة، فالمسلم ليس إنساناً جاهلاً متخلفاً فكريا كما يشاع عنه[1]. لكن هذا لا يعني أنه بأخذه من الحضارة الفرنسية يتخلى عن إيمانه وثقافته. قصد ابن رحال بالترابط؛ أخذ المسلم للعلوم التي لا تتعارض مع دينه. فابن رحال كان يبحث عن الإيجابيات في الحضارة الفرنسية، ولقد كان متأكدا من تحقيق تصوراته حيث قال: «لدينا رجال ممتازون، وهم صالحون لكل إدراك وفهم ولكل تمثل»[2].

إن كلمة تماثل أو الاندماج في مقولة ابن رحال هذه، قصد بها الانتقاء والاختيار من الحضارة الفرنسية، حيث واصل شرحه قائلا: «بالطبع، لا يجب أن نقبل بعيون مغمضة ما تقدمه لنا الحضارة، إن كثير من هداياها -التي لا تحسد عليها- يمكن تركها لها للحساب ولكن الكثير منها يمكن استعارته دون خطر، ومن أجل إفادتنا الكبرى يمكننا تبني كل ميدان العلوم الصحيحة وقسم كبير من التنظيم الداخلي والسياسي،

---

[1] –Agéron (Ch-R), Histoire de l'Algérie…, Op.Cit, p232.

[2] –Ibid, p232.

ونظام الأشغال العامة، والتعليم وكل ما يتعلق بالتجارة والصناعة والزراعة، دون تعديلات كبيرة لا شيء في العقيدة يناقضه، بالعكس كل شيء يحث عليها»[1].

موقف ابن رحال من سياسة الاندماج جلب إليه عدد كبير من المؤيدين والمساندين ومن بينهم الأمير خالد الذي طرح هو أيضا بديلا عن هذه السياسة أسماه "سياسة الاتحاد"، فكان يردد «لندع الحديث عن الدمج، ولنأخذ بسياسة الاتحاد، وقد أخذ في هذا المجال بالمقولة التي طرحها فكتور باروكان: «اعملوا على اتحاد العرقين - الجنسيتين- في إطار الاحترام المتبادل للطرفين» فتبنى في هذا المجال شعارا هو "فرنسا والإسلام"»[2].

إن سياسة الترابط التي اقترحها محمد بن رحال بدل الاندماج جعلته يتوسط النخبة المؤيدة للاندماج، والمحافظين الرافضين له، ذلك أنه نهل من الثقافة الفرنسية وفي نفس الوقت رفض أن تكون هذه الأخيرة ضربة قاضية للدين والهوية الثقافية. فلا يمكننا أن نضمه إلى أي من التيارين ولكن نستطيع القول إنّه كان همزة وصل بينهما.

وعلى حد تعبير "أجيرون" إن موقف ابن رحال قريب جدا من صيغة ليوبولد سيدر سونغر (Léopold Seder senghor) «الاندماج في الحضارة الغربية؟ نعم، الاندماج على طريقتها؟ لا»[3]، ولقد أوضح هذا الأمر محمد بن رحال في مؤتمر للجمعية الجغرافية والأثرية لولاية وهران المنعقد سنة 1902، حيث قال: «اندماج

---

1 -Djeghloul (Abdelkader), Eléments d'histoire culturelle Algérienne, ENAL, Alger, 1984, p57.

2 -Agéron (Ch-R), Politiques coloniales au Maghreb, PUF, 1972,p266.

3 -Agéron(Ch-R),Histoire..., Op.Cit, p232.

الأهلي في الحضارة الأوروبية هو استحالة وخيال لا يتحقق، وإن اندماجه لن يكون إلا وسط أرضية المصالح المادية، إننا نرى أن الأهلي لم يستشر تقريبا وكان مدعوا بطريقة رديئة لإبداء رأيه المناقض والمخالف للقضايا العامة، وإنه من الضرورة بمكان تحقيق هذا الأمل والرجاء»[1]. رفض ابن رحال الاندماج في الحضارة الأوربية عامة والفرنسية خاصة، ولكنه لم يمانع أخذ تقنيتها ومبادئها لتطوير مجتمعه بشرط أن لا تكون هذه الأخيرة معارضة لقيم ومبادئ المجتمع الجزائري المسلم، وهذا هو مقصد مقولة سونغر سابقة الذكر.

كان ابن رحال من الأوائل الذين رفضوا الاندماج، وقد سبق في ذلك كثيرا من الجزائريين أمثال الأمير خالد الذي لم يبرز موقفه تجاه الاندماج حتى سنة 1919، وهو العام الذي أعلن فيه صراحة عن رفضه لهذه السياسة، وقد تجسد تأثره بموقف ابن رحال فتعبيره لا يكاد يختلف عنه، حيث قال: «...إن مشروع الدمج هو مشروع خيال -اتفاق حول تعبير الخيال- لأن كتلة المسلمين لا تريده، وهي لا ترغب في نوعية المواطن الفرنسي ولا ترضى بحالتها بديلا، بسبب تمسكها بعقيدهّا الدينية»، ويزيد قائلا: «إن فرنسا ذاها لا توافق أبدا على مثل هذا البرنامج الاجتماعي خوفا من قيام خمسة ملايين مسلم جزائري بإغراق في وطنهم»[2].

كان هدف ابن رحال هو المصالحة بين الفرنسيين والجزائريين والابتعاد قدر الإمكان عن كل عنف وتشدد، وحسب رأيه؛ أن هذه المصالحة ستخلق تعاون وعلاقة وطيدة تساهم في رقي الجزائريين دون فقدهم لهويتهم التي سيحققها بدون تأكيد

---

[1] -Corriéras. (J), Op.Cit, p154-155.

[2] -Agéron (Ch-R), Politiques…, Op.Cit, p265-266.

الاندماج الكلي في فرنسا وتطبيق جل القوانين والتشريعات الفرنسية على كل الإدارات والمؤسسات الجزائرية (الأهلية) والتي جلها تتعارض وتختلف مع هذه القوانين، وفي هذا الشأن يقول: «عندما نفكر بإلحاق نصف قارة، تخفيض أو إنقاص البؤس عن الأهالي حتى ولو كان بالطريق الشرعي ليس بسياسة، كما أن التكفل بكل القضايا والجرائم، فإنه ليس بالمبرر وليس بحل، نحن نعتقد أنه ليس من الصعب القيام بالأفضل، لكن يجب الإسراع إذا لم نرد أن تكون كل مصالحة أمرا مستحيلا. إن القرن العشرين سيعرف بالضرورة سياسة فرنكوإسلامية أفضل توافق، أو ستكون الكارثة، إن الإسلام في غرب إفريقيا إن لم يتحضر من فرنسا ومن أجل فرنسا فإنه سوف يتحضر رغما عنها وضدها[1]».

كان محمد بن رحال يؤمن بالتعايش الودي بين الجزائريين والفرنسيين وكان يصبو إلى توطيد علاقات متزنة بين الطرفين، لكن دون تأثير سلبي على كلا الطرفين بخاصة الجزائريين الذين يدينون بدين ولهم عادات وثقافات تختلف عن التي عند الفرنسيين.

موقف ابن رحال الرافض لسياسة الاندماج ومواقف مؤيديه سواء كانوا من الأهالي أو من الفرنسيين أنفسهم، زيادة على حالة عدم الاستقرار جراء هذه السياسة، وصلت أصداءها إلى فرنسا التي كانت تحت حكم "لوبي" (Loubet) الذي قرر القيام بزيارة للجزائر لسببين اثنين: الأول: هو سياسة الاندماج، والثاني: هو قضية المحاكم

1 –Agéron (Ch-R), Les Algériens Musulmans et la France (1871-1919), T1-2, PUF, Paris, 1968, T2, p1029.

الرادعة ومدى شرعيتها، وقد كان لوبي أول رئيس دولة يزور الجزائر بعد زيارة نابليون الثالث[1].

وقد دامت رحلة لوبي من 15 إلى 26 أفريل سنة 1903، زار خلالها الجزائر من شرقها إلى غربها، ومن بين المدن التي توقف عندها مدينة تلمسان، فكانت الفرصة لمحمد بن رحال لمقابلة الرئيس الفرنسي وإيضاح موقفه من سياسة الاندماج. وفي الواقع فإن لوبي كان من معارضي سياسة الاندماج، فقد أوضح في خطاباته إلى الجزائريين والفرنسيين أنه كان شخصيا في صالح معاملة الجزائر كمستعمرة مع تركها تحتفظ بتقاليدها الخاصة ودينها وقوانينها بالإضافة إلى ذلك خص الجزائريين بخطاب قال لهم فيه «إن دماءكم قد سالت في ميدان معاركنا مع دماء الجنود الفرنسيين في جميع حروبنا بالقارة الأوروبية، في الهند الصينية، وفي مدغشقر»، مؤكدا لهم أن فرنسا ستتركهم أحرارا يبقون على حضارتهم، وبالتالي لا ضرورة للاندماج مصرحا «ستضمن لكم فرنسا ممارسة جميع الحريات التي هي عزيزة عليكم بما في ذلك الإبقاء على تقاليدكم القديمة»[2].

وقد زاد لوبي في تفهمه لقضايا الأهالي، أنه نادى بسياسة الجزائر جزائرية، التي كان يؤيدها فريق صغير في المجلس الوطني الفرنسي[3]، هذا الموقف من طرف لوبي ساعد وسهّل لمحمد ابن رحال إبراز موقفه من الاندماج عامة ومن سياسة التجنيس خاصة،

---

[1]-سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية...، مرجع سابق، ج 2، ص 89.

[2] -Algérie "Le président et les indigènes", in L'Afrique Française, Op.Cit, Mai 1903, p159.

[3]-سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية...، مرجع سابق، ج2، ص 90.

حيث خاطب الرئيس الفرنسي بصراحة شديدة قائلا: «إن المسلمين لم يطالبوا أبدا بالمواطنة الفرنسية، لكن فقط بتمثيل رسمي»[1]، وزاد في صراحته أن قال: «إن العربي لا يقبل مطلقا الجنسية التي تفرض عليه التخلي عن أحواله الشخصية»[2]، وكان محمد بن رحال قد تعرض لمسالة تجنيس الأهالي في تقريره الذي قدمه للجنة التحقيق المشيخية برئاسة جول فيري سنة 1891 رفقة زميله الدكتور بن العربي، حيث خاطب جول فيري قائلا: «إن إلزام الأهالي التجنس بالجنسية الفرنسية هو عبارة عن تسعير نار الفتنة لسائر جهات القطر، وأن الاستمرار نحو تحقيق هذا الهدف خطر عظيم على الحكومة؛ ذلك لأن حرية التجنس لا تلائم أصول الشريعة الإسلامية لأن المتجنس له ما للفرنسيين وعليه ما عليهم قبالة جميع أحكامهم، وذلك مخالف لما أتت به الشريعة الإسلامية»[3].

كان التجنيس زاوية من زوايا الاندماج التي رفضها محمد بن رحال، فهو لم يترك جانبا لم يدرسه، ولم يوضح موقفه تجاهه، حتى أنه أشار إلى وظيفة الوالي العام (Gouverneur Général) التي رآها مجرد صورة ومرآة عاكسة لمصالح الكولون. فإذا كانت فرنسا تدعي بأنها ستحقق العدل والمساواة بين الأهالي والكولون، فلماذا لا يكون الوالي العام برهانا صادقا على ادعائها؟ لمس محمد بن رحال هذه الحقيقة بيديه، وعرف أن الحاكم العام لا طاقة له في مواجهة الظلم واللامساواة، ولذلك واجه ابن رحال الحكومة الفرنسية فاضحا حقيقة الوالي العام ومطالبا بإصلاح وتعديل

[1] -Agéron (Ch-R), "Si M'hammed…", Op.Cit, p333.

[2] -Agéron (Ch-R) , Histoire…, Op.Cit, P232.

[3] -الجيلالي (عبد الرحمن)، مرجع سابق، ج4، ص 463.

اختصاصاته لتكون في خدمة الكولون والأهالي معا، قائلا: «...نرغب أن يكون الوالي العام حرا عام التصرف قوي السلطان، لا مسؤولية لأحد عليه إلا مجلس الوزراء، وليس كما هو الآن موضوع تحت تصرف الكولون لا يستعملونه إلا لمضرة الأهالي»[1].

لقد أدرك محمد بن رحال أن الاندماج لا يمكن تحقيقه، لأنه قبل كل شيء يجب ويستلزم لتطبيقه محو وطمس كل معالم الحياة السابقة للأهالي، حيث يجب القضاء على اللغة والهوية والدين. وهذا ما لا يمكن حدوثه، لكن الإدارة الفرنسية تحاول أن تغض بصرها عن هذه الحقيقة، فلماذا إذن واصلت حملتها الاندماجية التي لمست ركناً من أركان الهوية الثقافية الجزائرية وهو على قدر كبير من الأهمية، ونقصد به القضاء الإسلامي الذي أصدرت بخصوصه قانونا في 10 سبتمبر 1886 يقضي بإلغاء المحاكم الشرعية وتعويضها بما يعرف بقاضي الصلح (Juge du Paix) الفرنسي الجنسية. هذا العمل التعسفي أثار استنكارا عظيما في أوساط الأهالي، لأنه حاول القضاء على ما تبقى من خصوصيات ومميزات المسلم الجزائري. لم يترك محمد بن رحال هذا الأمر يمر دون أن يبدي رأيه حوله، حيث سافر إلى باريس سنة 1891 وقابل اللجنة البرلمانية السابقة الذكر، وناقشها حول هذا المرسوم قائلا: «...منذ صدور الأمر المؤرخ في 10 سبتمبر 1886 القاضي بإبدال الشريعة الإسلامية بشريعة أخرى، شعر الأهالي بألم خفي يدب في مفاصل هيئتهم الاجتماعية، أفقدهم الراحة وألزمهم القلق من جراء هذا الأمر الذي يناقض رغباتهم ومصالحهم وديانتهم الإسلامية ... وفي تقديم قضاة فرنسيين على تركات المسلمين مصاريف تستغرق جل التركة وأحيانا جميعها، زيادة على ما في ذلك من هتك حرمة الأحكام الشرعية الدينية التي التزمت حكومة الاحتلال باحترامها بنص

[1]- المرجع نفسه، ص 465.

معاهدة سنة 1830»[1]، ثم يقول: «القرآن العظيم هو دين وشريعة وأداة فهمه هي العربية، وعادات المتمسكين به غير عادات غيرهم، وفي اختلاف اللغة والعادات ما يحمل على الاعتقاد بأن الحاكم الفرنسي المكلف بالأقضية بين الناس خصوصا إذا كان حديث السن هو في الوطن الجزائري بمترلة القاضي المسلم إذا أسندت إليه خطة القضاء في الجهات الشمالية في بلاد فرنسا فلا يأتي إلا بالعبث لجهله أخلاق القوم وطباعهم...الخ»[2].

رأى ابن رحال ضرورة أن يتحمل أعباء القضاء الإسلامي قضاة مسلمون، لأهم أحسن وأصلح موظفين في هذا المجال، لأن القضاء أو التشريع الإسلامي مستمد كله من القرآن الكريم وقاضي الصلح ووظيفته غريبان عن المجتمع الجزائري.

ونظرا لتمسك ابن رحال بمبادئه الدينية الإسلامية وعدم فصلها عن مواقفه السياسية آثار ضده حملة من القلاقل،أهم فيها بالتعصب والتشدد والتخلف، وهذا بسبب مطالبته بالتقدم والتطور في شتى المجالات دون الاندماج الذي يقضي بالتخلي عن الأحوال الشخصية والدينية ولقد استند أصحاب هذه الادعاءات على كونه رجل دين ومقدم زاوية، وهذين الأمرين يجعلانه في صف المحافظين التقليديين المتشددين والرافضين لكل تقدم وتطور، ولكل فكر حر وجديد.

[1]- العقون (عبد الرحمن)، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 19. نقلا عن ابن العابد الجيلالي، تقويم الأخلاق، 1927، قسنطينة.

[2]- المرجع نفسه، ج1، ص 19.

ومن أهم العناصر التي اتهمت ابن رحال بالتعصب والتخلف شارل جينيو، وهو من أشد المعارضين لسياسة ابن رحال، وقد أبرز هذا في مقاله السابق الذكر في مجلة "العالمين" سنة 1922 وما تضمنه هذا المقال من أكاذيب اتخذها أسلوبا ضد موقف ابن رحال الرافض للاندماج مدعيا أن ابن رحال قال: «ابتعدوا عن هذه الأحذية اللامعة أميرنا عبر الطرق برجليه العاريتين مثل ناسك ... وللامساك جيدا بعصا الحاج رمى سوطه ذو الذراع الذهبي في يوم ظنّ أنّه جدير به طلاء وجهه بالكحل لكي يخادع الذين ينازعونه في تضرعاته وتقربه إلى الله»[1]، ومثل هذه الأشياء التي ذكرها شارل جينيو لا علاقة لها بالدين الإسلامي، ولا يمكن لابن رحال أن يقوم بها وهو من أكبر رجال الدين المحافظين من جهة، وكونه قاضي من جهة أخرى.

أراد شارل جينيو الإساءة لمحمد بن رحال بتلفيق هذه الأكاذيب التي لا يقبلها العقل فإذا فرضنا أن ابن رحال كان حقيقة هكذا، فكيف نفسر أنه من أهم الشخصيات الجزائرية التي كونت علاقات وصداقات قوية مع الفرنسيين؟! وكيف استطاع التوفيق بين فكرة التعصب والتشدد التي اتهم بها وأفكار زملائه الأوروبيين الحديثة؟

في الواقع إن إدعاء شارل جينيو كان تفسيراً منه لشخصية ابن رحال القوية فهو رغم تثقفه بثقافة مزدوجة، ورغم أنه كان يخالط الفرنسيين ويجالسهم كثيرا إلا أنه لم تغره هذه العلاقات الشخصية للاندماج في المجتمع الفرنسي، بل على العكس من ذلك

---

1 -Geniaux (Ch), Op.Cit. p667.

زادته قوة ورغبة في الحفاظ على الهوية والقيم العربية الإسلامية*، بل هو الذي أثر على الأوروبيين واستمالهم بدليل أن الكثير منهم أيدوا وساندوا مواقفه تجاه الاندماج، ومن بينهم صديقه الحميم بول أزان الذي خالطه كثيرا وأخذ منه الكثير وعرف من خلاله الوضعية الحقيقية للأهالي، وحقيقة الاستعمار الفرنسي. وكتابه المنشور سنة 1903 الذي يحمل عنوان "بحث عن حل لمسألة الأهالي في الجزائر" (Recherche d'une solution à la question Indigène en Algérie) حمل في طياته أفكار استمدها بول أزان من مناقشته المطولة مع ابن رحال. وقد أكد أزان هذا الحقيقة بإهدائه الكتاب لمحمد بن رحال وتحدث عنه في توطئة كتابه.

وافق بول أزان محمد بن رحال بخصوص سياسة الاندماج، ومن أهم ما قاله: «إذا درست فرنسا بجدية عادات وأذواق وشخصية مسلمي الجزائر ستتجنب حتما الأخطاء التي تسببت في إبعاد الأهالي عنّا (الفرنسيين) وللأسف اهتم البلد الأم بالمواضيع الاستعمارية وأبدى محاولته الصريحة لتطبيق بأقصى سرعة قوانين خاصة بأناس ذوي حضارة وعقلية مختلفة... أيوجد في فرنسا خارج هذا النطاق الجغرافي -الجزائر- من هو على علم أو دراية بالمشكل الجزائري؟ ... في المناقشات والعلاقات التي حصلنا عليها في الجزائر نكتشف أن الكولون يتصرفون بقدر كبير في مقت الأهالي الذين يتعرضون للظلم الذي جعلهم حقلا لتجاربه، وأخيرا فرنسي فرنسا من جغرافيين

---

* -يذكر شارل أندري جوليان وهو زميل محمد بن رحال في المجلس العام بوهران أنه اثناء تواجد ابن رحال بباريس مع الأمير خالد سنة 1920 تعشى بفندق كريلون Crillon رفقة زملائه الفرنسيين، وعندما حان وقت صلاة المغرب قام الشيخ ابن رحال من الطاولة واتخذ ركنا من القاعة وأدى صلاته على مرأى الجميع. ينظر:

Agéron (Ch-R), "Si M'hammed…), Op.Cit, p338.

وعلماء اجتماع وموظفين ميالون من خلال نظريات وهمية عامة ومن خلال حماس متهور إلى بث قضايا ينبغي دراستها مطولا، كلهم يسعون للتصعيد من هذه السياسة الاندماجية»[1].

ولقد حاول صديق محمد بن رحال فيكتور باروكان صاحب جريدة "الأخبار" بكل جهوده للدفاع ضد فكرة الاندماجيين، حيث قال[2]: «الاندماج هو محاولة خاطئة ووخيمة النتائج لكلا الشعبين، فهي تولد فوضى وتساهم في خلق نزاعات خطيرة... فالأهالي لا مصلحة لهم ولا منفعة في التخلص من حضارتهم وثقافتهم الإسلامية، وهويتهم الشخصية» ولقد عمل باروكان من أجل الحفاظ على هوية وحضارة الأهالي المسلمين، فدعا بعض الأوروبيين الذين اهتدوا إلى الإسلام مثل إيزابيل إيبرهات (Isabelle Eberhart) وموندروس (Mandrus) مترجم قصة ألف ليلة وليلة (Mille et une Nuits) لتذكير الأهالي المسلمين عن طريق سلاسل من المقالات الهامة بقيم الإسلام والمراحل اللامعة والهامة في تاريخهم، وفضلا عن ذلك لم يفوت باروكان الفرصة لكي يعلن استهزاءه وتهكمه على بعض الاندماجيين المسلمين أمثال إسماعيل حامد* صاحب كتاب مسلمو شمال إفريقيا (Les Musulmans Français du nord de

---

[1]–Corriéras (J), Op.Cit, pp158-159.

[2] –Ihddaden (Zahir), Histoire de la presse indigène en Algérie, des Origines Jusque 'en 1930, ENAL, Alger, 1983, p208.

*– لم يعرف تاريخ ميلاد إسماعيل حامد، لكنه متفق على ولادته بالجزائر العاصمة، وأنه كان واحدا من خريجي المدرسة الفرنسية بالجزائر، وهي نفس المدرسة التي تخرج منها اابن رحال، كما أنه كان مترجما في الجيش الفرنسي.

ينظر. سيف الإسلام (الزبير)، تاريخ الصحافة في الجزائر، ط2،ج5، م.و.ك،الجزائر، ص 171.

l'Afrique) الذين خسروا ثقافتهم ورموها وأخذوا بثقافة بعيدة وغريبة عن مجتمعهم[1]. وهذا ليس غريبا من جانب إسماعيل حامد الذي كان متأثرا بالوجود الفرنسي، الشيء الذي جعله يستسلم فكريا ويؤمن ببقاء الوجود الفرنسي في الجزائر إلى الأبد، وقد ذهب ابعد من ذلك. لما شهد حركة الهجرة الأوروبية إلى الجزائر ونشاط الأوروبيين الاقتصادي المتزايد الذي ساعد على انتشار المستوطنين في كامل أرض الجزائر، أوضح وجهة نظره التي تؤمن بأن الجزائر ستصبح مكانا تذوب فيه كل الجنسيات المخالفة للمسيحية، تلك الجنسيات التي عاشت في الجزائر في أطوار تاريخية متعاقبة مختلفة من عرب وأمازيغيين، الذين بقوا بعيدين عن كل دخيل أجنبي، وعندما يتحقق ذلك يخلق فوق الأرض الجزائرية شعبا واحدا وهذا الشعب يدعى بالشعب الفرنسي.

فإسماعيل حامد لا يؤمن بوجود شعب جزائري مستقل له هويته وعاداته وتقاليده وحضارته الخاصة، بدليل أنه يدعو إلى الذوبان في الحضارة الأوروبية وقلب صفحة الماضي نهائيا، حيث قال[2]: «نقول مع السيد دوشاتوليي - وهو مفكر فرنسي لم يكن يؤمن بوجود الجزائريين أصلا، وهو واحد من أهم أنصار الاندماج- بأن الأهالي الجزائريين الذين تبنوا الأفكار العصرية سيتركون عاداتهم القديمة المتعصبة وينسون بعض تقاليدهم ولا يترددون في محاكاة الأوروبيين» ثم يستنتج قائلا « إن العناصر المختلفة التي يتكون منها المجتمع الجزائري لمدعوة للوحدة، وهذه الوحدة التي تكونت سابقا بقيادة الديانة الإسلامية على أساس الحضارة الإسلامية ستتكون هذه

---

[1] –Ihddaden (Z), Op.Cit, p208.

[2] –Hamet (Ismaïl), Les Musulmans Français du Nord de l'Afrique, A colin, librairie, Paris, 1906, p96.

المرة على أساس الحضارة الفرنسية»، وهو بذلك يختلف كل الاختلاف عن ابن رحال وفيكتور باروكان الداعين إلى التعايش والتبادل بين الحضارتين دون اندماج. فإسماعيل حامد غير مدرك لهذه الفكرة أصلا، بدليل أنه أورد في كتابه أن ابن رحال هو صحافي ذو ثقافة فرنسية، وقد كان هذا بفضل الإدارة الفرنسية الداعية للعصرنة وللحداثة، و لم يفهم بأن ابن رحال رغم ثقافته الفرنسية إلا أنه كان من أشد المعارضين للتخلي عن الهوية والأحوال الشخصية، كما لم يفهم إسماعيل حامد أن ثقافة ابن رحال الفرنسية استعملها كعامل لتقدم وتطور الجزائريين لخدمة دينهم ومجتمعهم[1].

في الحقيقة إن جهود باروكان ضد الاندماج وجهود زملائه التي خص بها المسلمون الجزائريون هي عبارة عن عملية توعية وتذكير بثقافتهم، فأراد أن يكون الناصح غريبا عن هذا المجتمع ومحبا للثقافة والحضارة الإسلامية، كي يستشف المسلم الجزائري صدق رسالتهم، ولا يجرده تيار الاندماجيين، لكنه مع ذلك لم يعارض فكرة التعايش الفرنسي الجزائري التي دعا إليها محمد بن رحال، بل وجدها وسيلة للتقدم والتطور دون خسارة وتهديم قاعدة المجتمع الجزائري.

رأى ابن رحال في فرنسا المنقذ للجزائريين والمسلمين بصفة عامة ولتخليصهم من حالة الجهل والتخلف والتشتت التي يغوصون فيها، لكن دون التخلي عن الأصول والأحوال الشخصية والعادات والتقاليد، لأنها الصور الحية الممثلة للمجتمع الإسلامي، فقد رفض الاندماج لأنه ضد هذه القيم، لكنه لم يرفض الترابط والمصالحة بين فرنسا والجزائر في إطار تحديث المجتمع الجزائري لكن في سياق لا يتعارض مع القيم الثقافية والهوية الدينية للمجتمع الجزائري. ولقد قدم محمد بن رحال صورة عميقة التأثير عن

---

[1] –Ibid, p62.

فكرته حول الارتباط مع فرنسا دون الاندماج، قالها لزميله بول أزان «نحن في الجزائر كالمسافرين على متن عربة واحدة ويحاول كل منا تنظيم وترتيب الوضع ليشعر بالارتياح قدر المستطاع، ففي البداية ينظر الواحد منا محاولا اختراق الوضع الذي هو فيه وربما تجدنا نتبادل كلمات لاذعة لا تروق لبعضنا البعض لكن مع مرور الوقت ندرك أنه من الضروري أن نقوم مقام الرجال الشجعان فنبدأ في دردشات تكون نتيجتها صداقات وطيدة، ويحاول كل منا تقديم الخدمة للآخرين بقدر المستطاع»[1].

ونزيد على هذا شهادة على قدر كبير من الأهمية من طرف سياسيين فرنسيين لهم وزن كبير وهم: جول فيري، وكومبس، وليوتي، الذين قالوا عن ابن رحال إنه: «وجه معتبر ومستقل أيضا وهو خصم شرس لكل دمج، ورغم أنه تكون في مدرسة فرنسية إلا أنه مدافع بليغ عن العرب والإسلام»[2].

1 -Azan (Paul), Recherches d'une Solution de la question indigène en Algérie, Augustine Challamel, Librairie Maritime et colonial, Paris, 1903,p77.

2 -Djeghloul (A), Huit..., Op.Cit, p36.